Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

07 Juin 2011
07 يونيو 2011

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يستمع إلى الزميل عبدالرحيم اكريطي

safitodayبتـاريخ 11/06/05

استمعت اللجنة الموفدة من الرباط من المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى الزميل **عبدالرحيم اكريطي** رئيس منتدى الصحافة الجهوية دكالة عبدة وأمين مال نقابة الصحفيين المغاربة مراسل جريدة "الأحداث المغربية" بآسفي بخصوص واقعة وفاة كمال العماري في إطار الأبحاث والتحقيقات حول أسباب وملابسات هذه القضية التي هزت مشاعر ساكنة مدينة آسفي والمغرب والعالم بأسره خصوصا أن الوفاة جاءت على إثر تدخل أمني عنيف في حق المتوفى،بحيث تتكون اللجنة المذكورة من السادة عبدالرزاق الحنوشي رئيس ديوان رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبوشعيب ذو الكفيل ومصطفى الناوي بعدما استمعت أيضا إلى عائلة الضحية وإلى والي جهة دكالة عبدة عامل إقليم آسفي ووكيل الملك ورئيس الأمن الإقليمي والمندوب الإقليمي للصحة ومدير مستشفى محمد الخامس والطبيب الذي قام بمعاينة الضحية وإلى شهادات بعض ضحايا الاعتداء الأمني وممثلين عن الجمعيات الحقوقية وممثلين عن وسائل الإعلام الوطنية في انتظار رفعها التقرير إلى جلالة الملك،مع العلم أنه قد جلت في نفس اليوم لجنة ثانية موفدة من المرصد الوطني لحقوق الإنسان المكونة من خديجة مروازي وكمال لحبيب وأحمد أرحموش ويوسف غويركات التي استمعت هي الأخرى إلى العديد من الأطراف التي أدلت بتصريحات بخصوص واقعة وفاة الضحية العماري .

Revue de Presse du Conseil National des

رسالة الأمة

تقرير الطب الشرعي: وفاة كمال عماري كانت نتيجة اعتلال رئوي واسع مع فقد الدماغ للأكسجين

الصراع المحتدم على تبني القضية بين أصحاب القومة وحركة 20 فبراير يصطدم بنفي أقارب الهالك انتماءه لأي منهما

عضو سابق بجماعة العدل والإحسان يفضح استغلالها السياسوي لجثث الأموات من التسعينات إلى اليوم

الجماعة كانت تراهن على وفاته كورقة رابحة لتشويه صورة البلاد بالخارج وتأجيج المخدوعين من أتباعها

أثبت تقرير الأطباء الشرعيين أن وفاة الهالك كمال عماري بمستشفى محمد الخامس بمدينة آسفي « نتجت عن اعتلال رئوي واسع مع فقد الدماغ للأكسجين ».

وأفاد بلاغ للوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بآسفي، أمس الاثنين، أن « هذا الاعتلال الرئوي فاقم مفعول رضة صدرية غير معقدة، وأدى إلى الوفاة في غياب علاج مبكر ومناسب».

وأضاف المصدر ذاته « أن النيابة العامة قد كلفت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بإجراء بحث شامل ومعمق لتحديد ظروف وملابسات الوفاة».

وردا على مزاعم جماعة العدل والإحسان، التي حاولت استغلال هذا الحادث، وصف نجيب العايدي عضو سابق بجماعة العدل والإحسان بمراكش، الممارسة السياسية لجماعة عبد السلام ياسين بالميكيافيلية التي لا وجود لها حتى عند العلمانيين واللادينيين.

وأكد في مقال بأحد المواقع الإليكترونية أن الجماعة لا تمل من الكذب قصد الترويج لأطروحاتها، وتستعمل كل الوسائل من أجل تحقيق مبتغاها حتى ولو بالكذب واللصوصية والنفاق، مستدلا على ذلك بالإستغلال السياسوي لجثث الأموات منذ وفاة الشاب عادل الأجراوي الطالب حينها بكلية العلوم بمراكش، إلى وفاة كمال العماري التي «بادرت جماعة العدل والإحسان إلى تبنيه زاعمة أنه توفي الخميس الماضي متأثرا بجروح أصيب بها، ورغم أنه لا دليل على صدق هذا القول، يؤكد العضو السابق بالجماعة، سوى بعض الصور التي يظهر فيها، دون التأكد طبعا من سلامتها وصدقها، فإن الجماعة نعته على أنه عضو بشباب العدل والإحسان.

ويعتبر العضو السابق بالجماعة، أنه «ولو صدقنا رواية العدل والإحسان فإن الأمر حجة عليها لا حجة لها، أنه أصيب حسب رواية الجماعة ومن والاها من مجموعات أخرى يوم الأحد بعد عملية تفريق مسيرة غير قانونية، وهنا يطرح التساؤل العميق، لماذا لم تقم الجماعة بتطبيبه، وهو مايعاقب عليه القانون الجنائي المغربي بخصوص عدم إسعاف شخص في حالة خطر، وهي الجماعة التي تتوفر على إمكانيات مالية هائلة وتضم بين صفوفها أطباء عديدين يشتغلون بالقطاع الخاص؟ ثم لماذا لم تنقله إلى إحدى المصحات؟ وهل كانت تراهن على وفاته كورقة رابحة لتشويه صورة المغرب بالخارج وتأجيج المخدوعين من أتباعها؟»

و يسرد نجيب العايدي أبشع صورة على الاستغلال الميكافيلي للجماعة دون مراعاة لأخلاق ولا شرع ولادين ما اعتبره الدليل القاطع على أن الجماعة تسعى إلى استغلال وفاة الشاب كمال العماري هو تصويره أثناء الغرغرة وهذا الأمر مرفوض أخلاقيا وأثار جدلا قويا على المستوى الشرعي، ولم تقدم للمتوفى أي إسعاف لإنقاذه مما يورط الجماعة قانونيا، فكيف سمحت الجماعة لنفسها بتصويره وهو في لحظات تسليم الروح إلى باريها؟ ألم يكن ذلك استغلالا سياسيا بشعا لقضية إنسانية؟ ألا يعلم أتباع العدل والإحسان أنه بدل التصوير والاهتمام بالشريط كان عليهم أن يلقنوه الشهادة ويسعفوه فورا حتى لايتوفى بين أيديهم؟

وفي هذا المنحى، يستعرض نجيب العايدي تاريخ الجماعة المعروف بأنها تتبنى الموتى والورثة قصد ما تعتقده إحراجا للدولة، وذلك من أجل ربح مواقع اجتماعية إضافية واستقطاب عناصر جديدة.مستطردا بالقول : «وإذا كانت الجماعة تكذب فإننا نربأ بأنفسنا عن الكذب عليها ولن نقول إلا حقائق تاريخية ما زال الشهود عليها أحياء يرزقون».

ففي سنة 1990 ، يردف نجيب العايدي ، توفي الشاب عادل الأجراوي الطالب حينها بكلية العلوم بمراكش نتيجة مصادمات داخل الجامعة، والمعروف عن الشاب المتوفى حسب رواية زملائه وأصدقائه وحسب عموم الطلبة الذين يعرفونه فإنه كان مهتما بالتحصيل العلمي ولم تكن لديه ميولات سياسية أو غيرها وبالتالي فإن تبنيه من طرف جماعة العدل والإحسان ما هو إلا كذب وافتراء على شاب لم يكن من بينهم في يوم من الأيام.

وإمعانا في البهتان جعل فصيل طلبة العدل والإحسان من

Revue de

رسالة الأمة

تاريخ وفاته يوم السابع عشر من فبراير يوما وطنيا بالجامعة المغربية يسميه «يوم الشهيد».

وفي سنة 1991 توفي الشاب عبد الجليل فخيش الطالب بكلية الطب بالدارالبيضاء بعد أن اختنق في المصعد إثر تدخل أمني لتفريق تظاهرة للطلبة فهيأت ملفا عن الطالب واعتبرته عضوا في الجماعة لمجرد وجود صورة تجمعه بأحد أعضاء الفصيل الطلابي. وهل يمكن اعتبار كل من دخل مجلسا للنصيحة عضوا في الجماعة وهي أكثر الحركات تلبيسا إذ يتم استدعاء المصلين لحضور مجالس الذكر؟

ودعا نجيب العايدي الجماعة في إطار تبنيها للشهداء أن تضع طلبا لدى سلطات الرباط بأن تطلب منها وضع يافطة على مقبرة الشهداء تكتب فيها « مقبرة شهداء العدل والإحسان».

وصلة بالموضوع، خلف استغلال أصحاب القومة الميكيافيلي لوفاة كمال العماري شرخا في صفوف حركة 20 فبراير التي تحاول جماعة ياسين ومريديه تطويعها لأجندتها السياسية الانقلابية التي تعبر عنها بالقومة ، تجسد في احتدام الصراع بينهما على تبني قضية العماري في وقت ينفي أقاربه انتماء الفقيد لأي منهما.

وذكرت مصادر رسالة الأمة أن تقرير الأطباء الشرعيين الذي أعلن عن فحواه في بلاغ رسمي صادرعن الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بآسفي أمس الإثنين نزل كالصاعقة على الجماعة وأفشل مخططها الرامي إلى تهويل وفاة الهالك كمال العماري حيث خلص هذا التقرير إلى كون وفاته نتجت عن اعتلال رئوي واسع مع فقد الدماغ للأكسجين.

ومما زاد في خيبة أمل أصحاب القومة ، يؤكد المصدر أن النيابة العامة كلفت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بإجراء بحث شامل ومعمق لتحديد ظروف وملابسات الوفاة». إعمالا لمفهوم دولة الحق والقانون التي تصون حقوق المواطنين في حياتهم ومماتهم ومن تجليات ذلك أن النيابات العامة كلما تلقت مخابرات من أقسام حفظ الصحة على وفيات لاتعرف أسبابها تكلف مصالح الطب الشرعي بالتشريح وإعداد التقارير كما تكلف الشرطة بفتح تحقيق في الأمر إذا ما ثبت أن الوفاة ناتجة عن عنف أو فعل إجرامي.

وبصدور نتيجة تقرير الأطباء الشرعيين تلقت جماعة ياسين صفعة أخرى تنضاف إلى الصفعة التي تلقتها إثر إعلان المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه قرر إيفاد «لجنة للتحري والتحقيق في واقعة وفاة كمال العماري» بمستشفى محمد الخامس بآسفي.

وبالمقابل طالب متتبعون السلطات المعنية بتحديد من كان وراء تصوير مواطن في حالة خطر دون تقديم الإسعافات الضرورية واستغلاله في المواقع الإليكترونية واليوتوب.

Revue de Presse du Cons

المساء
ALMASSAE

أمنستي تطالب بفتح تحقيق مستقل حول وفاة عماري مع تقديم المسؤولين إلى العدالة

الرباط
سناء الزوين

مازالت وفاة الناشط بـ«حركة 20 فبراير» بمدينة آسفي، كمال عماري، تثير ردود فعل مجموعة من الجمعيات الوطنية والدولية، كان آخرها لمنظمة العفو الدولية، المعروفة اختصارا بأمنستي، التي طالبت، في بلاغ جديد لها، السلطات المغربية بفتح تحقيق مستقل حول ظروف وملابسات وفاة الشاب كمال عماري، «شهيد التغيير» كما أصبح يطلق عليه زملاؤه في الحركة. وقالت المنظمة الدولية في البلاغ الذي عممته إن «أمنستي الدولية تطالب بفتح تحقيق مستقل حول وفاة متظاهر مغربي، توفي بعد تعرضه للضرب من طرف القوات العمومية بمدينة آسفي».

وأضافت منظمة العفو الدولية بأن كمال عماري (30 سنة) أصيب بجروح خطيرة جراء مواجهات مع القوات العمومية خلال مشاركته في الاحتجاجات الأخيرة التي شهدتها المدينة المغربية يوم الأحد ما قبل الماضي، حيث فارق الشاب، الذي يشغل بميناء آسفي حارس أمن، الحياة يوم الخميس الأخير بمستشفى محمد الخامس بمدينة آسفي. وأضافت المنظمة قائلة: إذا كشف التحقيق الشامل المستقل والنزيه، الذي يجب أن تتم مباشرته، بأن سبب وفاة الشاب عماري كان فعلا هو التدخل الأمني العنيف فيجب محاسبة المسؤولين بتقديمهم أمام العدالة.

يشار إلى أن المنظمة الدولية طالبت المغرب بتجنب استعمال القوة المفرطة ضد المتظاهرين بالشوارع والسماح للمواطنين بالتظاهر والاحتجاج بكل حرية كما تكفلها لهم المواثيق الدولية.

إلى ذلك، أوفد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بموجب مقتضيات الظهير المحدث له، لجنة للتحري والتحقيق في واقعة الوفاة يوم الخميس 2 يونيو 2011 بمستشفى محمد الخامس بمدينة آسفي. لكن مسؤولين بالمجلس رفضوا الكشف، حاليا، عن أسماء أعضاء اللجنة، التي انتقلت فعلا إلى مدينة آسفي يوم السبت الأخير، وكذا عن طريقة اشتغالها والوقت اللازم لتقديم النتائج، بحجة أن أشغال اللجنة سرية. ومن المنتظر أن تقدم اللجنة، التي انتقلت إلى آسفي لرؤية عائلة عماري وبعض المسؤولين، نتائج تقريرها إلى وسائل الإعلام رفقة تقرير حول طريقة اشتغال المجلس.

وفي سياق ذي صلة، انتقلت لجنة ممثلة لجمعية «الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان» و«المرصد المغربي للحريات العامة» إلى مدينة آسفي للتحري والاستماع إلى مختلف الأطراف من خلال فريق التقصي، على أن تعملا على تعميم نتائج تحرياتهما في وقت لاحق. وعرفت مدينة آسفي تنظيم مسيرة يوم الأحد 5 يونيو تحت شعار «كلنا الشهيد كمال عماري». وقد جابت المسيرة شوارع المدينة وعرفت مشاركة عشرات الآلاف من ساكنة المدينة ومن نشطاء «حركة 20 فبراير» من باقي تنسيقيات مدن المغرب، مرددين شعارات الوفاء للشهيد والعزيمة على إكمال درب النضال حتى إسقاط الاستبداد والفساد.

الصباح
يومية مغربية شاملة

الفرقة الوطنية تبحث في أسباب وفاة عماري

سبر أغوار ثلاث فرضيات للوصول إلى الحقيقة ومصادر تؤكد تحريك المتابعة في حق المسؤول عن الحادث

أسند الوكيل العام باسفي مهمة البحث

أسند الوكيل العام باسفي مهمة البحث في أسباب موت كمال عماري، عضو حركة 20 فبراير، الذي توفي الأحد الماضي بمستشفى محمد الخامس باسفي، إلى الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، لتحديد ظروف وملابسات الوفاة.

ودخلت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية على خط الأبحاث في الملف، منذ أمس (الاثنين)، معتمدة على الفرضيات الثلاث التي أفرزتها الروايات التي رافقت الحادث، وأولاها أن الوفاة كانت نتيجة مضاعفات الضرب والتعنيف من قبل سبعة عناصر من القوات العمومية، حسب رواية العدل والإحسان وحركة 20 فبراير. وثانيتها حادثة سير، أبلغ عنها الضحية مشغله وأيضا الطبيب الخاص الذي عالجه في بادئ الأمر. وثالثتها الأسباب التي منعت من نقل الضحية إلى المستشفى لتلقي العلاج في الوقت المناسب وتركه عرضة للمضاعفات إلى أن فارق الحياة.

وأوضحت المصادر ذاتها أن تفاصيل مضمون تقرير الطب الشرعي المنجز وفق خبرة ثلاثية أشرف عليها ثلاثة أطباء شرعيين، مازال طي الكتمان لما تقتضيه الأبحاث، ولم يصدر منه أمس (الاثنين) إلا جزء في بلاغ الوكيل العام، له علاقة بالأسباب المباشرة للوفاة، دون تبيان علاقة الجروح التي كانت بجسم الضحية.

وزادت مصادر "الصباح" أن الأبحاث التي تجري تحت إشراف الوكيل العام لمدينة آسفي، ستحدد الجهة التي ستتم متابعتها، حسب خلاصات التحقيقات.

ولم تستبعد المصادر ذاتها متابعة أي شخص متورط في الحادث، سواء كان عناصر القوات العمومية في حالة التأكد من تورطها في التعنيف، وأيضا العناصر التي حالت دون تمكين الضحية من تلقي العلاج في الوقت المناسب.

بالموازاة مع ذلك، ما زال أعضاء من حركة 20 فبراير، ينتظرون خلاصات تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي أجرى، أخيرا، جلسات استماع مع عائلة الضحية وأعضاء من حركة 20 فبراير، ووالي جهة دكالة عبدة عامل إقليم آسفي، ووالي الأمن.

ولم تتسرب أي معطيات عن الخلاصات التي انتهى إليها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، شأنه في ذلك شأن العديد من المنظمات الحقوقية الأخرى، التي أنجزت تحقيقات في وفاة كمال عماري.

إلى ذلك، أكد مصدر من حركة 20 فبراير، أن الحركة والفعاليات الحقوقية، كانت تنتظر من النيابة العامة، بلاغا شافيا، يوضح بجلاء حالة العنف التي كانت بادية على جسد الضحية، والتي سجلتها المصالح الطبية، منها حالة الكسر برجل الضحية والإصابة التي تعرض لها برأسه، والرضوض البادية على كافة جسده.

وعبر المصدر ذاته، عن أمله في أن يكشف التحقيق الملابسات الحقيقية للوفاة، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد المعتدين.

وأشار المتحدث نفسه، إلى أن اجتماعا يفترض أن ينعقد أمس (الاثنين)، لاتخاذ قرار في الخطوات النضالية المقبلة.

المصطفى صفر
ومحمد العوال (آسفي)

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

لجنة المجلس الوطني لحقوق الإنسان تواصل الاستماع إلى شهود حول أحداث 29 ماي بآسفي

مكتب آسفي

واصلت أمس لجنة التحقيق التي أوفدها المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى آسفي تحرياتها حول الملابسات المحيطة بوفاة الشاب كمال العماري الذي لفظ أنفاسه الخميس الماضي ، والذي يؤكد عدد من الشهود أنه كان عرضة للتعنيف من طرف قوات الأمن يوم الأحد 29 ماي .

وفي هذا الإطار استمعت اللجنة إلى إفادات والي جهة دكالة عبدة والوكيل العام لمحكمة الاستئناف ووكيل الملك بالابتدائية ، فيما رفض رئيس الأمن الإقليمي ورئيس الشرطة القضائية الجلوس وتمكين اللجنة من إفاداتهما .

الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بآسفي ، أعلن أن النيابة قد كلفت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بإجراء "بحث شامل ومعمق لتحديد ظروف وملابسات الوفاة."

وجاء بلاغ الوكيل العام بعد صدور تقرير الأطباء الشرعيين ، الذين قاموا بتشريح جثة الهالك ، والذي جاء فيه أن وفاة الهالك كمال عماري بمستشفى محمد الخامس بمدينة آسفي " نتجت عن اعتلال رئوي واسع مع فقد الدماغ للأكسجين " . وأوضح بلاغ للوكيل العام للملك أن " هذا الاعتلال الرئوي فاقم مفعول رضة صدرية غير معقدة، وأدى إلى الوفاة في غياب عُلاج مبكر ومناسب ".

تقرير الطب الشرعي يفتح الباب أمام مختلف القراءات ، إذ أنه لا ينفي ولا يؤكد أن الوفاة كانت نتيجة للعنف الذي مورس على الضحية ، ولربما أن تكليف الفرقة الوطنية "بإجراء بحث شامل ومعمق لتحديد ظروف وملابسات الوفاة" جاء لتسليط مزيد من الضوء وتحديد المسؤوليات حول ما وقع بالضبط يوم الأحد 29 ماي ، الذي اعتبرته مختلف الشهادات التي استقيناها من آسفي أنه كان « يوما أسود ».

(انظر ص: 4)

Revue de Presse du Conseil National

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

الفرقة الوطنية تحقق في ملابسات وفاة كمال العماري

لجنة المجلس الوطني لحقوق الإنسان تواصل الاستماع إلى شهود حول أحداث 29 ماي بآسفي

مكتب اسفي

واصلت أمس لجنة التحقيق التي أوفدها المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى آسفي تحرياتها حول الملابسات المحيطة بوفاة الشاب كمال العماري الذي لفظ أنفاسه الخميس الماضي ، والذي يؤكد عدد من الشهود أنه كان عرضة للتعنيف من طرف قوات الأمن يوم الأحد 29 ماي .

وفي هذا الإطار استمعت اللجنة إلى إفادات والي جهة دكالة عبدة والوكيل العام لمحكمة الاستئناف ووكيل الملك بالابتدائية ، فيما رفض رئيس الأمن الإقليمي ورئيس الشرطة القضائية الجلوس وتمكين اللجنة من إفاداتهما .

الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بآسفي، أعلن أن النيابة قد كلفت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بإجراء «بحث شامل ومعمق لتحديد ظروف وملابسات الوفاة.»

وجاء بلاغ الوكيل العام بعد صدور تقرير الأطباء الشرعيين ، الذين قاموا بتشريح جثة الهالك ، والذي جاء فيه أن وفاة الهالك كمال عماري بمستشفى محمد الخامس بمدينة آسفي « نتجت عن اعتلال رئوي واسع مع فقد الدماغ للأكسجين » . وأوضح بلاغ للوكيل العام للملك أن « هذا الاعتلال الرئوي فاقم مفعول رضة صدرية غير معقدة، وأدى إلى الوفاة في غياب علاج مبكر ومناسب ».

تقرير الطب الشرعي يفتح الباب أمام مختلف القراءات ، إذ أنه لا ينفي ولا يؤكد أن الوفاة كانت نتيجة للعنف الذي مورس على الضحية ، ولربما أن تكليف الفرقة الوطنية «بإجراء بحث شامل ومعمق لتحديد ظروف وملابسات الوفاة » جاء لتسليط مزيد من الضوء وتحديد المسؤوليات حول ما وقع بالضبط يوم الأحد 29 ماي ، الذي اعتبرته مختلف الشهادات التي استقيناها من آسفي أنه كان « يوما أسود ».

وفي هذا الإطار طالبت الكتابة الإقليمية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بآسفي. في بيان لها .«بفتح تحقيق جدي ونزيه بشأن ملابسات وفاة الشاب كمال العماري، الذي فارق الحياة بعد أن شمله القمع الذي مارسته الأجهزة الأمنية على ناشطي حركة 20 فبراير» ، وأدانت الكتابة الإقليمية . بعد وقوفها على العديد من الشهادات الصادمة ، «التجاوزات الأمنية الخطيرة التي ووجهت بها المظاهرة السلمية للحركة»، معتبرة أن «القمع الذي مارسته الأجهزة الأمنية يتعارض كليا مع المكتسبات الديمقراطية والحقوقية التي حققتها بلادنا» .

الشهادات التي استقتها الجريدة من بعض شهود العيان ، تؤكد أن الأمن لجأ إلى استعمال القوة لتفريق مسيرة الأحد 29 ماي .

وفي نفس السياق صرح لنا والد الضحية كمال العماري أن ابنه خرج ووجهته عمله في الميناء كحارس في شركة خاصة للأمن، وبعد ساعتين أعيد له محمولا على الأكتاف ،يقول إن الأمن هو الذي ضربه ، ويطالب بفتح تحقيق موضوعي ونزيه ، لأنه ظل يعاني من جراحه إلى حدود يوم الخميس حيث اضطرت الأسرة لنقله إلى المستشفى وهناك لفظ أنفاسه

من جهته صرح ، عبد الإله العماري ، أخ الضحية، ما يلي «أخي تعرض للضرب بقوة ، وآثار التعذيب بادية عليه، لم يكن مريضا ، ونحن نطالب بكشف الحقيقة»

وقد أكدت لنا شهادات مشاركين في المسيرة أن الاستعمال المفرط للقوة كان هو السائد يوم 29 ماي، عكس مسيرة أول أمس التي مرت في جو هادئ، مطالبة، الشهادات، بضرورة فتح تحقيق فيما جرى.

Revue de Presse du C... National des Droits de l'Homme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

الكتابة الإقليمية للاتحاد الاشتراكي بآسفي تطالب بفتح تحقيق نزيه في وفاة كمال العماري

طالبت الكتابة الإقليمية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بآسفي . في بيان لها . «بفتح تحقيق جدي ونزيه بشأن ملابسات وفاة الشاب كمال العماري، الذي فارق الحياة بعد أن شمله القمع الذي مارسته الأجهزة الأمنية على ناشطي حركة 20 فبراير»، وأدانت الكتابة الإقليمية . بعد وقوفها على العديد من الشهادات الصادمة . «التجاوزات الأمنية الخطيرة التي ووجهت بها المظاهرة السلمية للحركة» معتبرة أن «القمع الذي مارسته الأجهزة الأمنية يتعارض كليا مع المكتسبات الديمقراطية والحقوقية التي حققتها بلادنا» .

الكتابة الإقليمية، وبعد أن توجهت بتعازيها الحارة لعائلة الفقيد، أكدت في بيانها على أن «الأجوبة الشافية للحراك الشعبي الذي تعيشه بلادنا، هي إقرار دستوري ديمقراطي يراعي توازن السلط ويدشن لمرحلة جديدة من البناء الديمقراطي والتنموي ببلادنا»، وشددت الكتابة الإقليمية على «ضرورة مباشرة الإجراءات المصاحبة لبناء الثقة منها تصفية المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي من بؤر الفساد » ...وناشدت الكتابة الإقليمية كل القوى الحية المنخرطة في الحراك الشعبي« من أجل الحفاظ على سقف المطالب التي يتقاسمها كل الديمقراطيين وعدم الانسياق وراء الاستفزازات الأمنية التي لن تخدم إلا القوى المناهضة للإصلاح والتطور الديمقراطي ببلادنا...».

Revue de Presse du Conseil N

الاتحاد الاشتراكي
www.alittihad.press.ma

06/06/11

كمال العماري يدفن السبت في آسفي ومسيرة تطالب بكشف الحقيقة

مكتب آسفي / مكتب الرباط

خرج أمس آلاف من المتظاهرين بآسفي ، في مسيرة حاشدة انطلقت من دار بوعودة ، المكان الذي تمت فيه مواجهة عدد من المتظاهرين الأحد 29 ماي ، ومن بينهم الشاب كمال العماري ، الذي توفي الخميس الماضي ، وأدت وفاته إلى احتجاجات عديدة عرفتها المدينة.

خرج أمس آلاف من المتظاهرين بآسفي ، في مسيرة حاشدة انطلقت من دار بوعودة ، المكان الذي تمت فيه مواجهة عدد من المتظاهرين الأحد 29 ماي ، ومن بينهم الشاب كمال العماري ، الذي توفي الخميس الماضي ، وأدت وفاته إلى احتجاجات عديدة عرفتها المدينة.
وتميزت المسيرة ، التي كانت ما تزال متواصلة إلى حدود الثانية زوالا ، بحضور مختلف تمثيليات حركة 20 فبراير ، بالإضافة إلى فعاليات حقوقية وقيادات سياسية وطنية ومحلية.
وقد شهدت آسفي نهاية أسبوع ملتهبة نتيجة وفاة الشاب كمال العماري وتداعيات ذلك على الحركة الاحتجاجية التي يقودها ناشطو حركة 20 فبراير والمطالبة بكشف الحقائق الثاوية وراء القمع الذي ووجه به الناشطون عشية 29 ماي.
آسفي تقاطر عليها السياسيون والقيادات الحزبية من مختلف الحساسيات للوقوف على حقيقة ما حدث ، فرغم دفن العماري صباح السبت لكن الشد والجذب الذي رافق ذلك كان هو عمق الإشكال، من مطالب بضرورة كشف نتائج التحقيق قبل الدفن، وبين من طالب بالعكس مع محاكمة المسؤولين،
وبعد ساعات طويلة من المفاوضات تم التوصل إلى ضرورة الدفن ومواصلة النضال لكشف الحقيقة.
المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعث بلجنة تقصي تحاول الوقوف على أدق التفاصيل، استقبلت من طرف والي الجهة وعامل الاقليم والوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف، ومازالت تواصل الاستماع إلى إفادات الشهود بمن فيهم عائلة الضحية ، والذين أكدوا جميعا أن كمال تعرض إلى عنف مباشر من طرف رجال الأمن مما أدى إلى سقوطه طريح الفراش يعاني آلاما وجراحا أدت الى وفاته كما تقول العائلة.
جمعيات حقوقية ووجوه نضالية قدمت هي الأخرى إلى آسفي للبحث في الملف ، من بينهم لحبيب كمال وخديجة المروازي ويوسف غويركات عن المرصد الوطني لحقوق الإنسان ، عبد الحميد أمين عن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ، بالإضافة إلى حقوقيين وقيادات سياسية وطنية ، غاية الجميع الوقوف على حقيقة الأمر.
الجنازة رافقتها مسيرة عريضة تجاوز المشاركون فيها حوالي 5 آلاف من المشيعين ، مرددين شعارات تطالب بالحقيقة والكشف عن نتائج التشريح.
الاتحاد الاشتراكي وقفت على آراء الكثير من الفاعلين الذين يصرون على مواصلة التحركات ، إلى غاية الكشف عن كل الملابسات بما فيها تقديم الفاعل أو الفاعلين إلى المحاكمة ، إذا ما ثبت ذلك.
في غضون ذلك ، تواصل النيابة العامة تحقيقاتها في أسباب وفاة الشاب كمال العماري مع استدعاء كل من له علاقة أو كان مشاركا أو مسؤولا يوم 29 ماي داخل الأجهزة الأمنية.
وكان الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بآسفي قد أمر بفتح تحقيق حول ظروف وملابسات وفاة الشاب كمال العماري.
وفي الرباط ، خرج المئات من المتظاهرين صباح أمس في مسيرة دعت إليها حركة 20فبراير.وانطلقت المسيرة من «باب الأحد» في اتجاه مقر البرلمان بشارع محمد الخامس.
وفوجئ المنظمون لهذه المسيرة بعدم تفعيل المنع، الذي كانت سلطات الرباط سلا زمور زعير قد أبلغت به عددا من نشطاء هذه الحركة، حيث لوحظ عند انطلاق المسيرة، غياب تام لأية تعزيزات أمنية.
وقد رفع المتظاهرون صور الفقيد كمال العماري، الذي يعتبره نشطاء الحركة سقط شهيدا متأثرا بالجراح جراء الضرب الذي تعرض له من طرف رجال الأمن خلال مسيرة احتجاجية باسفي في وقت سابق.
وندد المتظاهرون طيلة صباح أمس بالقمع الذي تعرضت له جل الوقفات الاحتجاجية للحركة، مؤكدين في نفس الوقت أن احتجاجاتهم سلمية، وترفع مطالب يعتبرونها عادلة من قبل محاربة الفساد ومحاكمة المفسدين، وجددوا شعاراتهم التقليدية كإسقاط الحكومة وحل البرلمان والمطالبة برحيل العديد من المسؤولين الأمنيين كما طالبوا مرة أخرى بدستور ديمقراطي شعبي.
ويرى الملاحظون في الحركة، التي اعتبرت مسيرة صباح أمس بالرباط محكا جديدا لتجاذباتها مع السلطة، تجددا لنشاطها غير أنهم يعتبرون السماح لمسيرات الأمس بالرغم من المنع، هدنة أو مرونة من طرف السلطات التي تتشبث منذ 15 ماي بتطبيق القانون إزاء المسيرات التي تنادي بها حركة 20 فبراير.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

حركة 20 فبراير تطلق اسم الشهيد كمال العماري على ساحة الاستقلال بأسفي

الكاتب: عبدة بريس الإثنين, 06 حزيران/يونيو 2011 19:45

وترفع شعار " الشعب يريد من قتل الشهيد ؟
تميزت المسيرة الضخمة التي دعت لها حركة 20 فبراير يوم الأحد 5 يونيو المنصرم ، بالغياب التام لرجال الشرطة و التي تجاوز عدد المشاركين بها ما يقرب من 30 ألف،
و فروع من حركة 20 فبراير على المستوى الوطني (الجديدة و سلا و الصويرة و أكادير(...،

حيث ردد المشاركون شعارات تعكس المطالب الأساسية لحركة 20 فبراير تتعلق بإسقاط الفساد وكان الشعار البارز هو " الشعب يريد من قتل الشهيد ؟ " و المقصود هو المرحوم كمال العماري الذي وافته المنية الخميس الماضي بمستشفى محمد الخامس ، ولازالت نتائج التشريح الطبي الذي قام به ثلاثة خبراء لم تعرف بعد. و كانت المسيرة التي انطلقت صباح الاحد من حي دار بوعودة مقر سكنى المرحوم جنوب أسفي تجوب الشوارع الرئيسية بالمدينة و الملاحظ هو ان اللجنة المنظمة للمسيرة عوضت مهمة و دور الشرطة في تنظيم المرور والحفاظ على سلامة وأمن المسيرة ، التي ختمت مسارها بساحة الاستقلال / ساحة الشهيد كمال العماري وهي التسمية الجديدة لشباب 20 فبراير هدا وقد عاشت مدينة اسفي على ايقاع مجموعة من الأبحاث والتحقيقات حول أسباب وملابسات قضية وفاة كمال العماري البالغ من العمر 31 سنة العازب والساكن بحي لقليعة بآسفي والحاصل على الإجازة في مادة الفيزياء والذي يشتغل كحارس تابع لشركة خاصة بالحراسة .سيما أن اسباب الوفاة تضاربت حولها الاخبار بين الرسمي و حركة 20 فبراير بحيث تتكون اللجنة المذكورة من السادة عبدالرزاق الحنوشي رئيس ديوان رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبوشعيب ذو الكفيل ومصطفى الناوي بعدما استمعت إلى عائلة الضحية وإلى والي جهة دكالة عبدة عامل إقليم آسفي ووكيل الملك ورئيس الأمن الإقليمي والمندوب الإقليمي للصحة ومدير مستشفى محمد الخامس والطبيب الذي قام بفحص الضحية ابان ولوجه المستشفى وإلى شهادات ممثلين عن الجمعيات الحقوقية وممثلين عن وسائل الإعلام الوطنية في انتظار رفعها التقرير إلى جلالة الملك . كما تزامنت و في نفس اليوم و صول لجنة ثانية من المرصد الوطني لحقوق الإنسان ضمت كمال لحبيب و خديجة مروازي وأحمد أرحموش ويوسف غويركات التي استمعت هي الأخرى إلى العديد من الأطراف التي أدلت بتصريحات بخصوص واقعة وفاة الضحية.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الفرقة الوطنية للشرطة القضائية تدخل على الخط في قضية وفاة العماري

safitodayبتـاريخ 11/06/07

آسفي اليوم :عبدالرحيم اكريطي

قد تأخذ الأمور منحى آخر بعدما سبق وأن طلعت علينا وزارة الداخلية ببيان يؤكد على أن وفاة المسمى "كمال العماري" جاءت على إثر سكتة قلبية،وهو المعطى الذي نفاه جملة وتفصيلا التقرير الطبي المنجز من قبل طبيبة وطبيبين اثنين تم إيفادهم من قبل وزارة الصحة للقيام بعملية تشريح الجثة التي دامت زهاء أربع ساعات صباح يوم الجمعة الماضي .

وعلم الموقع أن التقرير الطبي المنجز الذي تم بعثه إلى الوكيل العام للملك باستئنافية آسفي يؤكد على أن الوفاة جاءت بسبب اعتلال رئوي واسع مع فقدان الدماغ للأكسجين،حيث يضيف نفس التقرير أن الوفاة جاءت أيضا بسبب التماطل في إنقاذ حياة المتوفى الذي تؤكد حركة 20 فبراير وبعض أفراد عائلته على أنه توفي نتيجة تدخل أمني عنيف من قبل عناصر الأمن أثناء مسيرة الأحد ما قبل الماضي .ومن المنتظر أن تحل خلال هذا الأسبوع عناصر من الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بناء على تعليمات من الوكيل العام للملك للبحث والتدقيق في

ملابسات وحيثيات هذه القضية التي هزت العالم بأسره،حيث من المنتظر أن تستمع إلى مسؤولين أمنيين كون جسد الضحية كانت بادية عليه كدمات تؤكد تعرضه للعنف .

وقد سبق أن حلت الأسبوع الماضي لجنة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان التي حضرت إلى مدينة آسفي صباح يوم السبت بناء على مراسلة وجهها محمد الصبار رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى مولاي الطيب الشرقاوي وزير الداخلية الذي أرسلها بدوره إلى والي الجهة،لكن وحسب المعلومات التي استقتها الجريدة فإن اللجنة المذكورة استمعت إلى الجهات المدونة في المراسلة كوالي جهة دكالة عبدة عامل إقليم آسفي ووكيل الملك ومدير المستشفى والمندوب الإقليمي للصحة بآسفي والطبيب الذي عاين الجثة بينما ظلت تتصل برئيس الأمن الإقليمي لآسفي من أجل الاستماع إليه في الواقعة دون أن تتمكن من ذلك إلى أن تدخلت جهات عليا صباح يوم الاثنين،حيث قبل الاستماع إليه زوال يوم الاثنين بمكتب والي جهة دكالة عبدة عامل إقليم آسفي .

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

كشف أعضاء حركة 20 فبراير في مدينة آسفي عن تجاوزات شابت التدبير الأمني لمنع مبادرات الحركة في المدينة. وقال أعضاء من الحركة، في تصريحات حصلت «المساء» على البعض منها، للجنة تابعة لـ«المجلس الوطني لحقوق الإنسان» ولجنة تقصي حقائق مستقلة، مكونة من «جمعية الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان» و«المرصد المغربي للحريات العامة»، إنهم تعرضوا للضرب والتعنيف وممارسات حاطة من الكرامة.

«المساء» حصلت على شهادات لأعضاء الحركة قدمت للجنة تقصي تابعة لـ«المجلس الوطني لحقوق الإنسان»

عائلة كمال عماري وحركة 20 فبراير يطالبون بـ«قتلة الشهيد»

آسفي
محمد الخضيري

وردت في شهادات أعضاء حركة 20 فبراير اتهامات لرئيس الشرطة القضائية، محمد علي الحامد، بالضلوع مباشرة في ما وصفوه بـ«الاعتداء عليهم»، وهو ما طالبت به الحركة خلال مسيرة حاشدة أول أمس الأحد، 5 يونيو الجاري، شارك فيها ما يناهز ثلاثين ألف مواطن، إذ تم ترديد شعارات ذكرته بالاسم وطالبت برحيله عن منصب المسؤولية الأمنية في المدينة وبمحاكمته والكشف عن رجال الأمن المتورطين بشكل مباشر في اغتيال «شهيد الحركة». وقد شارك في المسيرة مواطنون من المدينة وممثلون عن حركة 20 فبراير جاؤوا من مختلف المدن، وانطلقت من حي «بوعودة»، الذي ينتمي إليه كمال عماري، ضحية التدخل الأمني العنيف يوم 29 ماي الأخير، واتجهت المسيرة في مسار طويل، يمتد من «بوعودة» إلى «ساحة مولاي يوسف»، المحاذية للمدينة القديمة.

وقال عمر باهي، عضو حركة 20 فبراير في آسفي، لـ«المساء» إنه تعرّض، يوم الجمعة 27 ماي، للضرب والتعنيف من طرف عناصر أمنية يرأسها رئيس الشرطة القضائية: «كنا، بعض أعضاء 20 فبراير وأنا، نعدّ سيارة اعتدنا التنقل بها في أحياء المدينة من أجل إعلام المواطنين بموعد مسيرتنا. توقفت سيارات أمن أمامنا مباشرة ونزل منها رئيس الشرطة القضائية، مرفوقا بأمنيين آخرين. أخبرنا أن علينا التوقف عن مهامنا، وهو ما جعلني أحاول فك جهاز مكبر الصوت عن السيارة. لكن رئيس الشرطة القضائية جرني ودفعني بقوة، فارتطمتُ بسيارة كانت تمر في الطريق ببطء. وما إن سقطت، حتى انهال علينا رجال الأمن بالضرب وأدخلوني بالقوة إلى السيارة، حيث كان ثلاثة أمنيين، انهال علي أحدهم بالضرب في جميع أنحاء جسمي، واقتادوني إلى مخفر الشرطة. انهال علي أحدهم بالضرب والسباب ووصفني بـ«الانفصالي» وبمثير الشغب، قبل أن يحملوني في سيارة أمن إلى ما وراء المركب الكيماوي، الذي يبعد بحوالي ثلاثة كيلومترات عن المدينة ورموني هناك»... يحكي الشاب، الذي يؤكد أن أحد رفاقه «تنبول عليه عناصر من الأمن»!...

وقال أحد أعضاء 20 فبراير في المدينة لأعضاء اللجنة، التابعة لـ«المجلس الوطني لحقوق الإنسان»، إنه تعرض لضرب مبرح في الركبتين، منعه من القدرة على المشي، وفي اليد، ما أدى إلى إصابته بكسور في الأصابع، استلزمت وضعه الجبس. وأضاف الشاب أن مسؤولا أمنيا انتزع منه بطاقات مهنية وشخصية وبعض الدراهم التي يمتلكها ورمى، هو الآخر، في مكان خارج المدينة. وقال إن «رئيس الشرطة القضائية طلب مني أن أقبّل قدمه»!...

وحسب مجلس دعم حركة 20 فبراير في المدينة، فإن أعضاء من الحركة تعرضوا للتهديد بالاغتصاب من طرف أمنيين في آسفي وتعرّضوا لضرب كبير في رؤوسهم وأرجلهم وفي أجهزتهم التناسلية.. ما ترتب عنه كسور ورضوض في الأيدي والأرجل، كما فقد أحدهم إحدى أسنانه، بعد تعرضه للضرب بـ«زرواطة» في رأسه.

لكن أغلبهم لم ينتقلوا إلى مستشفى محمد الخامس، خوفا من أن يتم اعتقالهم من طرف قوى الأمن. كما أكدت شهادات قدّمت للجن التقصي الرسمية. كما أن «إدارة المستشفى، رغم الكشف عن ضحايا التدخلات الأمنية وتطبيبهم، رفضت تسليم شواهد طبية للضحايا»، يقول ضحايا التدخل الأمني. وقال أحد الضحايا تعرض لكسر في شهادته للجنة التابعة لـ«المجلس الوطني لحقوق الإنسان» إن طبيبا مسؤولا في المركز الاستشفائي محمد الخامس قال له بالحرف: «لا يمكننا أن نمنحك شهادة طبية»..

وقد أجمعت كل شهادات ضحايا التدخلات الأمنية التي شهدتها المدينة خلال الأسبوع الأخير من شهر ماي الماضي على تحميل رئيس الشرطة القضائية في المدينة جزءا كبيرا من المسؤولية في الانتهاكات التي وقعت. كما أكد عدد من أصحاب الشهادات أن البعض منهم رُمُوا في

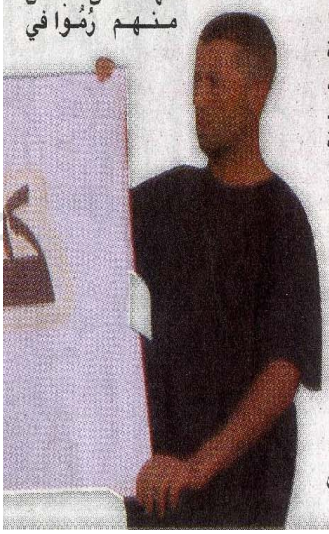

Revue de presse

المساء
ALMASSAE

شاطئ «كاب البدوزة»، الذي يبعد بـ20 كيلومترا عن المدينة، حفاة، بعد تعرضهم للضرب في مخافر الشرطة. وأكد أكثر من 12 عضوا في الحركة تعرضهم لإصابات بليغة نتجت عن التدخل الأمني ضدهم، لكن أعداد المصابين مرجحة للارتفاع، حسب مصادر من الحركة، لأن «العديد من المواطنين العاديين يتعرضون للضرب خلال مسيرات 20 فبراير لكنهم لا ينتقلون إلى المستشفى ولا يكشفون عن إصاباتهم لنا في الحركة»، يؤكد محمد لكناوي.

وقالت عائلة كمال عماري لـ«المساء» إنها تعرضت لإغراءات مالية من طرف عامل مدينة آسفي، الذي التقى -حسب أفراد من العائلة- بوالده وقال له إنه «سيحصل على رخصة نقل على أن يسرع بدفن جثمانه الشهيد». وأضاف عبد الإله عماري، أخ الشهيد، أن «السلطات رفضت تسليمنا قرار معاينة لجثة أخينا، رغم أن نائب وكيل الملك أكد لنا، صبيحة يوم السبت، 4 يونيو، أن التقرير جاهز». وتابع قائلا أخ كمال عماري قائلا: «اتخذنا قرارنا بالدفن بعد أن أكد لنا حقوقيون ومحامو العائلة أنهم سيتابعون القضية إلى آخرها.. ما نطلبه الآن هو الحقيقة الكاملة حول وفاة أخينا».

وأكد أصدقاء للراحل لـ«المساء» أنه حضر إلى المسيرة كما دأب على ذلك منذ انطلاق مسيرات 20 فبراير، وأنه أخذ معه دراجته النارية، لأنه ينتقل مباشرة إلى مقر عمله كحارس ليلي في ميناء المدينة. وقد اقترب منه أحد العناصر الأمنية «الصقور» حسب شهادة صديق مقرب من الراحل حضر يوم وفاته، وقال له: «ياك انت ماشي معاهوم.. سير فحالك».

وكان جواب الراحل، حسب تصريحات صديقه، «أنا معاهوم».. وهو ما أغضب العنصر الأمني، الذي توجه إليه مباشرة خلال التدخل الأمني وطلب من أصدقائه أن يساعدوه في ضربه، لـ«تحاصر» العناصر الأمنية الشاب، الذي حاول الهروب عبر طريق فرعية قريبة من مسجد في حي «بوعودة» في المدينة وانهالوا عليه بالضرب لمدة خمسة دقائق، كما تؤكد عدة شهادات، وهو «ما خلف جرحا غائرا في رأسه وأدى إلى عدم قدرة على المشي». ويؤكد صديق عماري أنه تخوف من أن يتم اعتقاله إذا انتقل إلى المستشفى وعاد إلى بيتهم وأخبر والدته أنه سقط من على دراجته النارية... وكانت ثلاثة أيام كافية لكي تتدهور الحالة الصحية للراحل، الذي حدث تعفن في صدره، كما أكدت «صور الأشعة التي أجريت له يوما قبل رحيله»، يشرح أخوه عبد الإله. ورغم أنه تم نقل الشاب إلى المستشفى على الساعة الثامنة صباحا من طرف أصدقائه، فإن الطبيب المكلف بقسم الإنعاش لم يحضر إلا في زوال اليوم وطلب إجراء فحص «سكانير»، ولأن الأخير كان «معطلا» فقد اضطر أصدقاء وعائلة الراحل لنقله إلى عيادة خاصة، من أجل إجراء «السكانير» وعادوا به إلى مستشفى محمد الخامس في زوال يوم الخميس، ثاني يونيو، ليفارق الحياة ساعات قليلة بعد ذلك.

وقد راجت شائعات في ليلة السبت -الأحد، الماضيين عن إمكانية حدوث أعمال عنف خلال مسيرة الأحد. لكن أبواب العديد من المقاهي والمحلات التجارية التي توجد في مسار المسيرة الضخمة ظلت مفتوحة. كما عرفت المدينة، أول أمس الأحد، غيابا كليا لرجال الأمن، حسب مصدر أمني، لـ«تجنب استفزاز المواطنين». لكن مصدرا مطلعا يؤكد أنه قد «وصلت إلى المدينة في اليوم نفسه خمس حافلات مليئة بعناصر من قوات التدخل السريع وحوالي 19 سيارة «سطافيط» لنفس الجهاز الأمني، قادمة من مراكش على الساعة التاسعة صباحا». لكنها لم تظهر نهائيا في الشارع، وهو ما دفع أعضاء من حركة 20 فبراير في المدينة إلى تنظيم حركة المرور في التقاطعات المحورية للشوارع الكبرى للمدينة وحماية بعض المؤسسات العمومية. وقد ردد المتظاهرون أمام مخفر الشرطة في شارع «كيندي» شعارات ضد رجال الأمن، واصفة إياهم بـ«القتلة»...

Revue de Presse du

وفاة كمال عماري والإعلام

بقلم ذ. الكبير الداديسي

لقد حظيت آسفي في الأسابيع الماضية بحضور متميز في الصحافة المغربية ، العربية وحتى العالمية فبعد تفجير أركانة الذي كان وراءه جماعة من شباب آسفي بزعامة عادل العثماني وتقاطر عدد من المراسلين الصحفيين ورجال الأمن على المدينة بحثا عن الأخبار من مصادرها. تعود المدينة لتطفو من جديد على صفحات الإعلام المكتوب والمرئي لكن بصورة مغايرة من خلال وفاة كمال عماري فإذا كان الإنسان المسفيوي ظهر في الصورة الأولى (تفجير أركانة) معتديا فأثار مشاعر الاستنكار فإنه في الصورة الثانية ظهرفي صورة الضحية فأثار التعاطف وإن تشابهت الصورتان في حظور الموت والدم وما أثاره من جدال حول الأسباب والخلفيات .... إن وفاة كمال عماري غدت موضوع الساعة في آسفي ونسجت حولها حكايات وتضاربت بشأنها الأخبار، وتبادلت في شأنها التهم : فقد حملت عدة جهات المسؤولية الكاملة في وفاته للجهاز الأمني فقد حمّل المركز المغربي لحقوق الإنسان الدولة المسؤولية الكاملة في وفاة الشاب كمال عماري إذ جاء في بيان صادر عن هذا المركز (" المركز المغربي لحقوق الإنسان ينعي الشاب كمال عماري، شهيد حركة 20 فبراير،الذي وافته المنية على اثر الاعتداء الهمجي الذي مارسته قوات الأمن أثناء مسيرة سلمية دعت إليها الحركة 20 فبراير يوم الأحد 29 ماي بمدينة أسفي، ويطالب بفتح تحقيق عاجل ودقيق وإحالة الجناة على القضاء"). وجاء في نفس البيان مستعرضا أسباب الوفاة (بلغ الى علمنا في المركز المغربي لحقوق الإنسان وفاة الشاب كمال عماري عضو حركة 20 فبراير وعضو شبيبة العدل والإحسان بالمدينة يومه الخميس 2 يونيو 2011، إثر تعرضه لهجوم إجرامي حاقد من قبل عناصر أمنية، خلال تدخل قوات الأمن لمنع المسيرة السلمية لحركة 20 فبراير بآسفي، مما تسبب له في إصابة خطيرة وارتدادات على مستوى الرأس، حيث عانى طيلة هذه الأيام من آلام شديدة بسبب الإصابات البليغة في الرأس والصدر والعين والأرجل، دخل على إثرها صباح اليوم الموالي في حالة غيبوبة إلى مستشفى محمد الخامس بالمدينة، ليلفظ أنفاسه الأخيرة بعد الزوال.") وهو نفس الرأي الذي عبرت عنه شبيبة العدل والإحسان ، التي ذكرت أن الضحية توفي نتيجة العنف الذي مورس عليه يوم الأحد الماضي أثناء مشاركته في المسيرة التي دعت إليها حركة 20 فبراير، ويكاد ما صدر عن عائلة الفقيد يصب في نفس الاتجاه فقد نفت عائلة كمال عماري (أب أم أخ)أن تكون وفاة ابنها بسبب إصابته بنوبة قلبية، وعبرت العائلة في بيان رسمي لها عن إصابة ابنها في مسيرات الأحد بجروح ورضوض وصفتها بالخطيرة على مستوى الرأس والركبة والعينين، مشددة على أن ابنها المتوفى لم يكن يعاني من أي أمراض من قبل. واتهم عدد من أعضاء حركت 20 فبراير الجهاز الأمني لمدينة آسفي بقتل كمال عماري (لدينا شهادات بعضهم) وهو ما تناولته عدة منابر إعلامية فقد ورد في صحيفة العربية نيت الإليكترونية) واتهمت حركة العشرين من فبراير السلطات المغربية بالمسؤولية عن مقتله ضرباً على يد 7 عناصر من الأمن خلال مسيرات للحركة يوم الأحد الماضي،(في مقابل ذلك سارعت السلطات المغربية إلى نفي ما تردد بخصوص تحميلها المسؤولية في وفاة كمال عماري وذكرت أن وفاته كانت(إثر نوبة قلبية وتوقف في عملية التنفس، ناتجين عن مرض رئوي كان يعاني منه) فيما أوردت جريدة العلم في عدد يوم 3-6 2011ما يلي :((وأكد مصدر رفيع المستوى للعلم أن الضحية لم يكن ضمن المشاركين في مسيرة 29 ماي، وأن ا لتحريات التي بوشرت منذ إعلان وفاة الضحية أكدت أن الهالك قد يكون تعرض لحادث سير (سقوط من دراجة نارية) يوم 31 ماي 2011 وأنه توجه مباشرة عند طبيب خاص الذي باشر علاجه بالجبيرة نتيجة الكسر الذي أصيب به، وأن الطبيب المعالج لم ينتبه إلى إصابات داخلية، وتوجه المتوفى إلى بيته، إلا أن يوم الخميس 2 يونيو استفحلت حالته الصحية ونقل إلى المستشفى على وجه السرعة حيث لفظ أنفاسه الأخيرة نتيجة نوبة قلبية قد تكون ناتجة عن عجز في القلب)) وأضاف كاتب المقال في العلم بقوله ((ذكر شهود عيان أنه بمجرد أن شاع خبر نقل الضحية على وجه السرعة إلى المستشفى حتى حل بعين المكان مجموعة من الأشخاص ينتمون إلى حركة 20 فبراير وإلى جماعة العدل والاحسان وحزب النهج الديمقراطي اللذين ادعى كل واحد من هذين الأخيرين أن الضحية ينتمي إلى تنظيمه، وعلق أحد الظرفاء الحاضرين في عين المكان أن كل من العدل والاحسان والنهج الديمقراطي يبحثان عن أول شهيد لهما في هذا الحراك السياسي الذي تعيشه البلاد)) وأكد خالد الناصري الناطق الرسمي باسم الحكومة مساء الجمعة 3 يونيو بباريس عندما حل ضيفا على قناة فرانس 24 الإخبارية أنه (" سيتم تسليط الضوء بالكامل على وفاة كمال عماري ") مشيرا إلى "،أن السلطات العمومية قررت فتح " تحقيق قضائي معمق" والقيام ب"تشريح جثة الهالك". وأن التحقيق القضائي والتشريح وحدهما الكفيلان بتوضيح الرؤية وتحديد المسؤوليات،مذكرا أن هذه الوفاة وقعت" في ظروف يتطلب تحديدها ". مؤكدا (" أننا كسلطات عمومية ليس لدينا أي مشكل على الاطلاق مع شباب حركة 20 فبراير.. إنه "عندما يتعلق الأمر بشباب يناضلون من أجل ملكية برلمانية و دفع مسلسل الاصلاحات إلى

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

أعلى مستوى،يمكن أن أؤكد لكم أننا نمد يدنا لهؤلاء الشباب الذين هم أبناؤنا ويوجدون في صلب انشغالاتنا".)) دون أن يفوته الإشارة إلى أن (("هذه الحركة قد وقعت رهينة بين أيادي متطرفين يسعون الى تشويه أي مبادرة تقوم بها الحكومة لأن لهم رؤية لا علاقة لها بمسلسل الاصلاحات،وأضاف أن هؤلاء الأشخاص تموقعوا دائما في الواجهة ضد المؤسسات،والاصلاح لا يوجد ضمن أجندتهم ،ويسيرون في طريق زعزعة الاستقرار".)) كما توالت على المدينة لجن تحقيق فقد ذكرت إحدى المواقع المحلية أن اللجنة الموفدة من الرباط من المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد استمعت إلى السيد رئيس منتدى الصحافة الجهوية دكالة عبدة وأمين مال نقابة الصحفيين المغاربة مراسل جريدة "الأحداث المغربية" بآسفي بخصوص واقعة وفاة كمال العماري وتتكون اللجنة المذكورة من السادة عبدالرزاق الحنوشي رئيس ديوان رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبوشعيب ذو الكفيل ومصطفى الناوي بعدما استمعت أيضا إلى عائلة الضحية وإلى والي جهة دكالة عبدة عامل إقليم آسفي ووكيل الملك ورئيس الأمن الإقليمي والمندوب الإقليمي للصحة ومدير مستشفى محمد الخامس والطبيب الذي قام بمعاينة الضحية وإلى شهادات بعض ضحايا الاعتداء الأمني وممثلين عن الجمعيات الحقوقية وممثلين عن وسائل الإعلام الوطنية في انتظار رفعها التقرير إلى جلالة الملك،مع العلم أنه قد حلت في نفس اليوم لجنة ثانية موفدة من المرصد الوطني لحقوق الإنسان المكونة من خديجة مروازي وكمال لحبيب وأحمد أرحموش ويوسف غويركات التي استمعت هي الأخرى إلى العديد من الأطراف التي أدلت بتصريحات بخصوص واقعة وفاة الضحية العماري. يستشف من هذه الأحداث إذن أن مدينة آسفي تعيش هذه الأيام أوقات عصيبة فمنذ إعلان وفاة كمال عماري والمدينة تعرف غليانا كبيرا ومسيرات حاشدة فبعد الموكب الجنائز الذي حمل كمال عماري لإلى مثواه الأخير نظمت مسيرة حاشدةيوم الأحد 5-6-2011شارك فيها عدة آلاف من سكان المدينة وبعض المتعاطفين من مدن أخرى وكآخر مستجد في الموضوع بلاغ وكيل جلالة الملك بمحكمة الاستئناف بآسفي يوم الإثنين 6-6-2011 حدد في سبب وفاة كمال عماري حسب تقرير الأطباء الشرعيين وفي ما يلي بلاغ الوكيل العام : ((يعلن الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بآسفي أنه على إثر وفاة الهالك كمال عماري بمستشفى محمد الخامس بمدينة آسفي بعد زوال يوم ثاني يونيه الجاري، كلف لجنة طبية من ثلاثة أطباء مختصين في الطب الشرعي بتشريح جثة الهالك وتحديد أسباب وفاته. وقد خلص تقرير الأطباء الشرعيين إلى كون الوفاة نتجت عن اعتلال رئوي واسع مع فقد الدماغ للأكسجين. هذا الاعتلال الرئوي فاقم مفعول رضة صدرية غير معقدة، وأدى إلى الوفاة في غياب علاج مبكر ومناسب. وأن النيابة العامة قد كلفت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بإجراء بحث شامل ومعمق لتحديد ظروف وملابسات الوفاة".)) فهل يسدل هذا البلاغ الستار على ملف شائك تناولته مختلف المنابر الإعلامية ؟؟

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

Aujourd'hui Le Maroc

Entretien avec **Jamaâ Baida**

Professeur d'histoire contemporaine et directeur des «Archives du Maroc»

«La tâche est énorme, puisqu'il s'agit de rattraper des décennies de retard»

«Les Archives du Maroc» a été inaugurée, vendredi 27 mai, à Rabat. Son directeur, Jamaâ Baida, dévoile les objectifs de sa mission et la stratégie adoptée par cette institution.

Propos recueillis par Salima Guisser

ALM : Quelles seraient les grandes lignes de la stratégie nationale consacrée à la réorganisation et la modernisation des «Archives du Maroc» ?

Jamaâ Baida : Il est peut être plus correct de parler de mise en place et d'organisation que de «réorganisation». En fait, ma mission consiste à mettre en place une nouvelle institution appelée «Archives du Maroc» et dont les prérogatives ont été définies par la loi du 30 novembre 2007 relative aux archives et promulguée par un Dahir de la même date. Jusqu'alors, c'était le vide quasiment total au point de vue de la réglementation des archives. La Bibliothèque Générale, plus tard Bibliothèque Nationale, faisait bien, théoriquement, fonction de centre national des archives, en vertu d'un Dahir de la période coloniale (1926), mais, en fait, cette mission n'était plus vraiment assumée depuis l'indépendance. A part de rares versements effectués parcimonieusement jusqu'à la fin des années soixante, certains organismes et ministères ont tout simplement pris l'habitude de s'ériger en gestionnaires de leurs propres archives, selon des critères et des normes indéfinis et en l'absence de toute réglementation nationale de ce secteur primordial pour toute administration moderne. D'autres organismes se débarrassaient tout simplement de leurs archives définitives pour laisser la place aux archives courantes et intermédiaires ou bien pour opérer une extension de bureaux. Mais, il faut bien reconnaître que la Bibliothèque Générale – puis Nationale- n'avait ni les moyens ni les compétences pour collecter les archives publiques dont la masse devient vertigineuse au fil des années.

Voici donc la situation dont j'hérite aujourd'hui. Un beau cadeau, quoi !! Une réglementation des archives qui vient tardivement… mais mieux vaut tard que jamais, absence d'un local approprié et d'un personnel qualifié… voire d'un personnel tout court puisque rien, à ce propos, n'a été prévu par le budget 2011. Mais, restons optimistes malgré tout s'il existe vraiment une volonté politique , nous pourrons surmonter toutes ces entraves. Il s'agit donc maintenant de compléter la loi 69-99 relative aux archives par un ensemble de décrets d'application et de textes réglementaires pour en traduire l'esprit dans la réalité. Il faudrait aussi préparer une stratégie et la défendre devant le conseil d'administration dans lequel sont représentés tous les pouvoirs publics. Une fois cette stratégie adoptée, il va falloir doter les «Archives du Maroc» des moyens humains et matériels pour la mener à terme. Ce sera pour moi un moment fort qui me

Rev… de l'Homme

Aujourd'hui Le Maroc
ww

permettra de saisir le degré de la volonté politique que les pouvoirs publics sont prêts à investir dans un projet aussi capital dans un Etat moderne et qui doit consolider les différents chantiers du Maroc démocratique.

Comment envisagez-vous de mener les opérations de collecte des archives ?

Toute bonne opération de ce genre commence par une étude de l'état des lieux des archives au Maroc. Qui détient quoi, où et comment ? Ensuite, il va falloir définir les urgences pour rattraper le temps perdu depuis que le Maroc a recouvré son indépendance. J'estime que nous accorderons la priorité à la sauvegarde de tout le patrimoine se trouvant en péril. Tout le monde sait qu'à travers le pays il existe des garages et des caves abritant des archives dans des conditions alarmantes. Certains ministères, organismes et entreprises ont, certes, entrepris des efforts louables pour conserver leurs archives. Dans un sens, c'est une très bonne chose, mais dans un autre je crains qu'il ne se développe chez ces parties le sens de la propriété privée au lieu de la propriété publique qui doit commander toute initiative relative aux archives. Pour l'instant, nous félicitons tous ceux qui n'ont pas laissé moisir leurs archives dans des débarras ; mais une fois que nous aurons réalisé l'état des lieux des archives au Maroc et que nous aurons mis la locomotive «Les Archives du Maroc» sur les rails, nous nous mettrons en contact avec toutes les parties intéressées pour déterminer ce qu'elles doivent conserver (avec les modalités de conservation), ce qu'elles doivent éliminer et ce qu'elles doivent verser à la nouvelle institution selon un calendrier déterminé. Une coopération entre les «Archives du Maroc» et les diverses administrations s'impose.

Combien de documents comptez-vous rassembler ? Et quelle en serait la nature?

Nous allons commencer par récupérer les fonds d'archives conservés actuellement à la Bibliothèque Nationale du Royaume du Maroc elles ont besoin d'un gros travail de dépoussiérage et d'inventaire pour les mettre à la

Aux origines des «Archives du Maroc»

La création des «Archives du Maroc», qui couvriront l'époque étalée entre 1956 et 1999, intervient en réponse aux recommandations de l'Instance équité et réconciliation. A cet effet, le Conseil consultatif des droits de l'Homme avait signé en novembre 2009 une convention de financement de 8 millions d'euros avec le ministère de l'Économie et des Finances et la délégation de l'Union européenne au Maroc. Lors de l'inauguration des «Archives du Maroc», le ministre de la Culture, Bensalem Himmich, avait précisé que cette institution bénéficiera des techniques de numérisation. Pour mémoire, l'institution «Archives du Maroc » est présidée par un conseil d'administration composé, outre son président, le ministre de la Culture, par des représentants de l'État et de personnalités nommées par le Premier ministre pour leur compétence en matière de conservation des archives pour une période de cinq ans renouvelable une seule fois.

l'Homme

Aujourd'hui Le Maroc

disposition du public. Quant à la masse des documents à rassembler, elle sera définie par une étude sur l'état des lieux des archives au Maroc. Mais, elle sera également déterminée par les moyens dont l'institution disposera : locaux, personnel… La tâche est énorme, puisqu'il s'agit de rattraper des décennies de retard, voire davantage. Quant à la nature des archives, il faudrait tout simplement se référer à la définition que donne la loi de novembre 2007, à savoir : «*Les archives sont l'ensemble des documents, quels que soient leur date, leur forme et leur support matériel, produits ou reçus par toute personne physique ou morale et par tout service ou organisme public ou privé, dans l'exercice de leur activité*». La définition est visiblement trop large, mais c'est pour mieux laisser aux Archives du Maroc la latitude de déterminer ce qui revêt pour le pays un intérêt national, sur les plans économique, administratif, social, culturel, scientifique, historique…

Envisagez-vous de créer une école dédiée à la formation d'archivistes?

La promotion du domaine des archives par la formation professionnelle fait, certes, partie des prérogatives des «Archives du Maroc». Mais, pour commencer, nous allons nous contenter de travailler en bonne intelligence avec l'École des Sciences de l'Information afin que le cursus de ses lauréats en matière d'archivistique réponde mieux à nos besoins. De son côté, les «Archives du Maroc» offriront le terrain privilégié à nos jeunes «archivistes». Ces derniers pourront même bénéficier, en cas de besoin, d'un complément de formation dans le cadre de la coopération internationale que développera la nouvelle institution.

Croyez-vous que la récupération des archives de personnes privées serait une tâche aisée ?

Bien entendu, il ne sera point facile de convaincre des personnes privées à verser ce qu'elles considèrent comme leur patrimoine familial à un établissement public. Il faudra beaucoup de tact pour y arriver. Mais, je suis certain que dès que les «Archives du Maroc» aura acquis une certaine crédibilité, le sens civique de nos compatriotes l'emportera sur les hésitations. Nous avons bien vu l'exemple de la BNRM qui reçoit sans cesse des dons de bibliothèques privées parce que les gens ont commencé à avoir confiance. Il en sera de même des «Archives du Maroc».

Entendez-vous organiser des journées à l'étranger pour faciliter le rapatriement de ces documents au Maroc ?

Pour les besoins de la recherche, il est évident que nous nous occu-

Revue de l'Homme

Aujourd'hui Le Maroc

perons des archives intéressant le Maroc et qui sont disponibles dans plusieurs pays, particulièrement la France et l'Espagne, anciennes puissances coloniales, mais aussi la Grande-Bretagne, les Pays-Bas, les USA, etc. Nos chercheurs peinent à arriver aux centres d'archives étrangers : visas, exportation de devises, séjours onéreux, etc. Ce patrimoine archivistique est un témoin d'histoire partagée avec tous ces pays ; c'est pourquoi il va falloir une politique nationale concertée et des accords bilatéraux entre le Maroc et ces pays pour en rapatrier des copies d'une façon méthodique et les mettre sur place à la disposition de nos chercheurs. Je dis «méthodique» car des établissements marocains ont quelquefois recours à des opérations de reproduction de sélections d'archives pour des usages ponctuels et spécifiques. Or, des archives sélectionnées et arrachées à leur contexte perdent l'essentiel de leur pertinence historique.

Quelle est la place de la presse dans cette institution ?

Vous le savez peut être, la presse comme science auxiliaire de l'histoire contemporaine, est ma passion et le champ de prédilection de mes recherches académiques depuis plus de trente ans. Cependant, sa place objective se trouve à la frontière entre la Bibliothèque Nationale et les «Archives du Maroc». Dans certains pays, le fonds presse est dans les Bibliothèques Nationales, dans d'autres on préfère les loger aux centres d'archives. Personnellement, ma préférence est de les maintenir à la BN où des exemplaires de la presse marocaine sont déposés en vertu de la loi du dépôt légal et où un effort louable de classification a déjà été entrepris. Ceci dit, ceux qui auront à utiliser la presse comme source historique auront obligatoirement à explorer les archives relatives à cette presse et qui constituent généralement la partie invisible de l'iceberg. Ces archives sont détenues par les particuliers, les entreprises de presse, les partis politiques, les syndicats, etc. Leur place naturelle n'est autre que les locaux des «Archives du Maroc».

Quels sont, à votre sens, les points à développer dans les textes d'application relatifs aux «Archives du Maroc»?

La loi du 30 novembre pose les principes fondamentaux des «Archives du Maroc». Cette institution, pour être opérationnelle, a encore besoin d'un ensemble de textes et décrets, j'en mentionne à titre indicatif : L'organisation de l'institution : organigramme, Le statut de son personnel, Les modalités de conservation des archives courantes et intermédiaires, Les modalités d'élaboration et l'approbation du calendrier de conservation des archives courantes et intermédiaires, Les procédures de

Il va falloir une politique nationale concertée et des accords bilatéraux pour en rapatrier des copies.

tri, d'élimination et de versement des archives, Les conditions de conservation des archives définitives produites ou reçues par certaines administrations, des organismes ou établissements chargés de la conservation de leurs propres archives, ainsi que les conditions de coopération avec les administrations concernées, Les modalités de communication des archives publiques aux usagers et de délivrance des copies et extraits certifiés conformes, Le transfert des fonds d'archives conservés actuellement à la Bibliothèque Nationale du Royaume du Maroc.

Quel serait l'apport du CNDH dans l'organisation des «Archives du Maroc» ?

Le Conseil national des droits de l'Homme a pour raison d'être la contribution à la consolidation et à la promotion des acquis de notre pays en matière de droits humains. Il continue la mission entamée jadis par l'IER, puis le CCDH. Or, comme l'institution «Archives du Maroc» est un acquis s'insérant dans les grands chantiers des droits humains au Maroc, il est tout à fait naturel que toutes les instances et les personnes éprises des valeurs démocratiques lui apportent leur soutien. La présence à l'inauguration des «Archives du Maroc», le 27 mai dernier, de Messieurs Driss El Yazami, Président du CNDH, et d'El Mahjoub El Hiba, Délégué interministériel aux droits de l'Homme, est un signe fort que j'ai hautement apprécié.

Vous avez appelé lors de l'inauguration des «Archives du Maroc», le 27 mai, à la nécessité de consacrer une journée nationale des Archives. Pourquoi un tel appel ?

Lorsqu'un pays décide de consacrer chaque année une journée, voire des journées, à un secteur social, économique, culturel ou autre, la finalité de cette initiative est souvent de renouveler l'engagement de tous pour mieux promouvoir un domaine jugé capital dans le développement de la société. L'occasion est bonne pour une campagne de sensibilisation dont l'impact n'est pas insignifiant. Or, le secteur des «Archives du Maroc» a grandement besoin d'une ou de plusieurs célébrations qui permettent de dépoussiérer nos archives et surtout de dépoussiérer certains esprits qui assimilent encore les archives uniquement au passé. Les archives constituent à la fois le passé, le présent et l'avenir d'une nation. Il existe déjà, depuis 2008, une Journée internationale des Archives célébrée à travers le monde annuellement le 9 juin. Nous devons adhérer à cette manifestation et en même temps consacrer une Journée nationale des archives, le 30 novembre par exemple, date de la première loi des «Archives dans le Maroc» indépendant. ■

Revue de Presse du Co

المساء
ALMASSAE

تنسيقية المعتقلين السابقين: طالب بإغلاق معتقل تمارة وبعد توليه المسؤولية أنكر

سلفيون ينتقدون محمد الصبار ويتهمونه بالتراجع عن وعوده

الرباط
ادريس الكنبوري

انتقدت تنسيقية المعتقلين الإسلاميين السابقين، المكونة من مجموعة من معتقلي تيار السلفية الجهادية، أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار بسبب تصريحاته، التي ينفي فيها وجود معتقل تمارة السري، في أول رد فعل من قبل معتقلي هذا التيار على المجلس، الذي تشكل قبل أشهر وبدأ أولى مهماته بالتوسط لدى الملك للإفراج عن عدد من المعتقلين، بينهم سياسيو ملف عبد القادر بليرج. وقالت التنسيقية في رسالة موجهة إلى أمين عام المجلس، توصلت «المساء» بنسخة منها، إن الصبار، «الذي قاد قوافل المناضلين نحو تاكونيت وأكدز وقلعة مكونة وطالب بإغلاق تمارة، يحجم، حين صارت له كل الصلاحيات لإيقاف مسلسل الانتهاكات الحقوقية، عن مجرد الاعتراف بتمارة الذي تواترت الروايات عن وجوده. من حق المجلس الوطني اليوم توجيه استدعاء عند الاقتضاء لكل من زعم تعرضه لانتهاك حقوقي جسيم، فكيف إذا تعلق الأمر بمئات الشهادات، ومن ضمنها شهادة الشارف التي هزت الرأي العام؟». وأضافت الرسالة أن الصبار «تنكر لوعوده» بعدما تعهد يوم 25 مارس بالبت في ملف المعتقلين الإسلاميين في غضون شهر، لكنه «حين تحركت آلة المخزن لقمع المعتقلين والتنكيل بهم رفض التدخل رغم إلحاح السيد محمد حقيقي (المدير التنفيذي لمنتدى الكرامة لحقوق الإنسان) الذي سعى إلى إيقاف مأساة سلا. فهل نفهم أنه أمر دبر بليل، خاصة أن القرية السجنية بتولال كانت معدة سلفا لاستقبال المعتقلين الإسلاميين تماما كما تم ترميم أجنحة سجن سلا التي استقبلت سجناء ما بعد 16 ماي» في إشارة إلى المعتقلين في تفجيرات مقهى أركانة بمراكش. واستنكرت الرسالة تأكيد الصبار، في برنامج بالقناة الثانية، أن عدد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في العهد الجديد لا يتجاوز حالتين، هما أبو النيت وميمون الصباط، بعد تفجيرات 16 ماي 2003، وأن ملفيهما قيد الدرس، وتساءلت «هل يعلم الصبار أن عدد الذين تمت تصفيتهم جسديا أكبر من هذا العدد بكثير؟ نورد منهم للتمثيل لا الحصر «الدرداري، أقلعي، العينوس، بوكري، الميلودي، وآخرون مختفون يعلم الله وحده مصائرهم، سيذكرهم التاريخ حتما ضمن من ذكر ضمن قوافل الذين قضوا نحبهم تحت سياط الجلادين، فهل سيظل الصبار الرسمي بعيدا بنفس مسافة الصبار المناضل عن الروايات المخابراتية؟؟». وأضافت الرسالة أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأمينه العام تم توظيفهما «من قبل جيوب مقاومة الإصلاح لتصفيتكم واغتيالكم على المستوى الرمزي»، متوجهة إلى الصبار بالقول إن «البناء من داخل السلطة أمر ممكن لا مرية فيه، وقد انخرط فيه غيركم هم من يرفع اليوم لواء الإصلاح ويذود عنه، لكن الشروط الموضوعية لعملية البناء هاته لما تتضح بعد. لقد تقلدتم مسؤولية جسيمة ثم منعتم أسباب النجاح فيها مادامت لجيوب مقاومة الإصلاح اليد الطولى في تدبير كل الملفات الحساسة في البلاد، ومن ضمنها ملف الإسلاميين، وإلا كيف تفسرون زيارة المخابرات لمنزل الشارف قبل زيارتكم له بقليل؟؟».

وقال محمد بنحمو، عن المكتب التنفيذي لتنسيقية المعتقلين الإسلاميين السابقين، في تصريح لـ«المساء» إن الرسالة جاءت عقب زيارة الصبار لسجن سلا، إثر الأحداث الأخيرة، حيث تعامل بنوع من الاستعلاء مع المعتقلين»، وصرح في لقائه بعائلاتهم بأن أبناءهم «مجرمون»، مضيفا بأن هذا ليس من حقه وأن الصبار كان عليه أن يمسك العصا من الوسط.

Revue de l'Homme

Libération

Selon un rapport du Médiateur pour la démocratie et les droits de l'Homme

Le CNDH, une institution conforme avec «Les principes de Paris»

Le Médiateur pour la démocratie et les droits de l'Homme (MDDH) vient de publier un rapport intitulé «Le Conseil national des droits de l'Homme : orientations essentielles pour le renforcement de l'indépendance et des compétences ».

Ce rapport réalisé par le Médiateur, porte sur les attentes, les compétences, les domaines d'intervention, la composition, les règles de fonctionnement du MDDH, ainsi que sur sa gestion financière et son organisation administrative.

Aujourd'hui, après la dissolution du CCDH et la création du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), le Médiateur s'interroge sur la nature de cette institution, ses attributions, sa valeur ajoutée, en comparaison avec le CCDH.

Dans ce rapport, il a été également procédé à une lecture minutieuse du Dahir portant création du Conseil national des droits de l'Homme qui apporte un changement important, tant au niveau de la structuration de ce Conseil qu'au niveau de la langue adoptée, en comparaison [illegible] portant réorganisation du CCDH.

Dans la version précédente du Conseil consultatif, révèle le rapport du Médiateur, les membres du Conseil ne jouissaient pas de garanties, contrairement à l'actuelle où cette mesure est prise à même d'« assurer leur protection et leur indépendance lors de l'exercice de leurs missions ou toute activité liée à ces missions. Elle peut s'assimiler à une sorte d'immunité dont jouiraient dorénavant les membres du Conseil.

Toutefois, tient à préciser ledit rapport, cette immunité reste clairement conditionnée: « les membres du conseil doivent s'abstenir de prendre toute position, d'afficher toute conduite ou d'effectuer toute action de nature à porter atteinte à leur indépendance. Ils sont également tenus à l'obligation de réserve sur le contenu des délibérations du Conseil et ses organes et de ses documents internes.

Dans son rapport, le Médiateur a émis en dernier lieu des remarques portant notamment sur la relation interactive entre le Conseil et le Parlement.

Lire pages 4-5

Khadija Marouazi.

Revue de Presse

Libération

Selon un rapport du Médiateur pour la démocratie et les droits de l'Homme : Le CNDH, une institution conforme

La promotion et la protection des droits de l'Homme ont toujours été une exigence sociale constante, et la mise en place d'organismes compétents en la matière a toujours fait l'objet d'un débat soutenu quant à leur nature, leur fonction, leur efficacité et leur impact. En témoigne le débat soulevé autour du Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH), durant ses deux décennies d'existence et les revendications insistantes pour renforcer son indépendance et élargir ses compétences.

C'est dans ce contexte, qu'était intervenu, le 10 avril 2001, l'amendement relatif à sa réorganisation et au renforcement de ses missions, à travers l'élargissement de ses compétences et attributions. Cet amendement avait concerné 13 compétences, couvrant les domaines de la protection et la promotion des droits de l'Homme.

Toutefois ayant coïncidé avec la création de l'Instance Equité et Réconciliation (IER), dont la moitié des membres avait été recrutée au sein du CCDH, la réorganisation de ce dernier avait été occultée par le lancement du chantier de la justice transitionnelle. Ce chantier, certes important, a toutefois relégué au second plan l'interpellation du CCDH, au regard de ses nouvelles missions et compétences en matière de protection et de promotion des droits de l'Homme.

Aujourd'hui, après la dissolution du CCDH et la création du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), l'on peut s'interroger sur la nature de cette institution, ses attributions, sa composition et sa valeur ajoutée, en comparaison avec le CCDH.

I- Le Conseil national des droits de l'Homme: attendus et compétences

1. De la forme, de la langue et de la structure :

Le Dahir n° 1-11-19 du 1er mars 2011 portant création du Conseil national des droits de l'Homme apporte un changement important, tant au niveau de la structuration de ce Conseil qu'au niveau de la langue adoptée, en comparaison avec le Dahir n° 1.00.350 du 10 avril 2001 portant réorganisation du Conseil consultatif des droits de l'Homme.

D'une part, le législateur a scrupuleusement respecté le formalisme de la rédaction des textes législatifs instaurant les instances et institutions ayant la capacité juridique et l'autonomie financière, en particulier en ce qui concerne la clarification et la précision des compétences, des mécanismes, des domaines d'intervention, de la structuration et de la gestion administrative et financière.

De même, la langue adoptée dans la formulation du nouveau dahir est différente de celle utilisée dans les dahirs précédents. Cette rhétorique moderne, qui s'inspire essentiellement du référentiel des droits de l'Homme et des acquis de la lutte pour les droits de l'Homme, se distingue clairement par comparaison avec le Dahir du 10 avril 2001.

D'autre part, la structuration de ce nouveau document offre une meilleure lisibilité et veille à une plus grande harmonie et à une articulation plus cohérente entre les différentes composantes du texte.

Par ailleurs, et tandis que l'ancien texte ne dépassait pas 18 articles, le nouveau Dahir en compte 59. Il est composé d'un chapitre préliminaire de deux (2) articles, et de cinq (5) chapitres divisés comme suit:

- Chapitre premier: quatre sections et 29 articles, qui déterminent les attributions du Conseil;
- Chapitre deux: deux sections et 12 articles relatifs à la composition du Conseil et aux commissions régionales;

Centre de presse du Conseil National des droits de l'Homme

- Chapitre trois: 10 articles consacrés à l'organisation du Conseil et aux règles de son fonctionnement;
- Chapitre quatre: 4 articles consacrés à la gestion administrative et financière;
- Chapitre cinq: deux articles consacrés aux dispositions transitoires et finales.

2. Le préambule du Dahir:

Le préambule d'un texte législatif constitue un élément primordial, dans lequel sont présentés les objectifs, les principales orientations et les motifs présidant à la parution du texte.
Le préambule du Dahir, portant création du Conseil national des droits de l'Homme est composé de 14 attendus, qui évoluent du point de vue de la forme, du contenu et du nombre, de ceux relatifs au Dahir portant création du Conseil consultatif des droits de l'Homme. A ce titre, l'on peut citer :

- La double inscription, dans le Dahir créant le CCDH, de «la protection des droits et des libertés des citoyens» dans les domaines civil et religieux. Son préambule considérait que cette mission : «relève des responsabilités constitutionnelles suprêmes qui nous incombent en qualité de Commandeur des Croyants» (attendu n° 2, préambule du Dahir du 10 avril 2001), alors que le Dahir du 1er mars 2011 créant le CNDH souligne que la protection « des droits et libertés des citoyens ... relève des responsabilités suprêmes qui nous incombent. Elle confirme également l'attachement du Royaume au respect de ses engagements internationaux en matière de protection et de promotion des droits de l'Homme».
- Le renforcement, clair et explicite, de l'approche des droits de l'homme dans les différentes politiques publiques, traduisant la volonté de donner une expression concrète et optimale au nouveau concept de l'autorité, basé sur la préservation de la dignité du citoyen, la suprématie de la loi et l'égalité de tous devant la loi» (attendu n° 4)

- Le rappel de l'expérience de l'Instance Equité et Réconciliation (IER) comme un des objectifs essentiels de la création du Conseil, en exhortant à la « réalisation des objectifs stratégiques de l'expérience marocaine dans le domaine de la justice transitionnelle» (attendu n° 5).
- La conformité avec les «Principes de Paris », référence internationale en la matière, ratifiée par l'Assemblée générale de l'ONU, le 20 décembre 1993. Cette référence est relative aux caractéristiques des institutions nationales chargées de promouvoir et protéger les droits de l'Homme.
- La promotion du Conseil du rang de conseil «Consultatif» au rang de conseil «National», dans le cadre d'une vision que le nouveau dahir inscrit sous le signe du « renouvellement de l'édifice institutionnel de protection des droits de l'Homme et leur promotion au niveau national et régional» (attendu n°13). Cette tendance a été consacrée dans le discours Royal du 09 mars 2011 à travers les 2ème et 7ème piliers adoptés comme base pour la révision constitutionnelle prévue. Le premier pilier concerne la «consolidation du système des droits de l'Homme dans toutes ses dimensions, notamment la constitutionnalisation des recommandations pertinentes de l'Instance Equité et Réconciliation ainsi que les engagements internationaux du Maroc», tandis que le 2ème pilier concerne la «constitutionnalisation des instances de la bonne gouvernance, des droits de l'Homme et de la protection des libertés».

3. Les compétences et les domaines d'intervention du Conseil

Les nouvelles compétences attribuées au CNDH et stipulées dans le nouveau Dahir se distinguent, sur le fond et dans la forme, de celles de l'ancien Dahir. Alors que ce dernier ne comportait que 12 articles où se confondaient les domaines de la protection et de la promotion des droits de l'Homme, le nouveau Dahir contient 25 articles dans lesquels les domaines de compétences ont été différenciés et précisés entre :
- Le domaine de la protection avec 10 articles ;
- Le domaine de la promotion avec 12 articles ;

Revue du Conseil National des droits de l'Homme

- Un nouveau domaine relatif à ce que le Dahir appelle « l'enrichissement de la pensée et du dialogue concernant les droits de l'Homme et la démocratie » avec 3 articles ;
- Les droits environnementaux ont été également pris en considération par le nouveau Dahir alors qu'ils étaient absents dans l'ancien Dahir.

a) En matière de protection :
Les dix articles du nouveau Dahir (de l'art 3 à l'art 12) ont couvert l'essentiel des compétences du Conseil se rapportant au domaine de la protection des droits de l'Homme. L'élément fondamental dans ces dispositions se rapporte à :
- L'aménagement de nouveaux moyens comme réponses aux insuffisances constatées et aux erreurs commises lors des deux expériences passées du Conseil consultatif des droits de l'Homme;
- L'affranchissement de l'initiative du Conseil, au moyen des mécanismes juridiques lui permettant d'exercer ses fonctions, lesquelles couvriront désormais de plus larges domaines;
- L'agencement des espaces d'intersection et de coopération du Conseil avec les différents intervenants, en insistant sur la coordination avec les pouvoirs publics ;
- L'instauration de nouveaux mécanismes qui permettront de mesurer l'efficacité de l'intervention du Conseil dans le domaine de la protection (art 8 et 7) afin de permettre le suivi des plaintes qui lui sont présentées. La nécessité d'informer et d'orienter les personnes concernées et de prendre toutes les mesures nécessaires pour les assister dans la limite des compétences du Conseil, mais également l'adoption d'une procédure pour la réception des plaintes et l'audition des personnes et des parties concernées.
- L'élargissement des compétences du Conseil pour mener des enquêtes et des investigations au sujet des atteintes aux droits de l'Homme, et pour réaliser des rapports concernant les atteintes et présenter des recommandations pour prévenir ces atteintes. Il s'agit également de la compétence de suivi de la mise en exécution par la partie compétente ou responsable de ces atteintes ;
- L'institution de nouvelles compétences relatives à la visite des centres de détention, des prisons, des centres de protection de l'enfance, des hôpitaux psychiatriques, et des centres de rétention des étrangers en situation irrégulière et ce dans le but d'œuvrer à « l'amélioration des conditions» ;
- L'intervention par anticipation pour chercher des solutions aux cas d'atteinte ou risque d'atteinte aux Droits de l'Homme, à travers le mécanisme de la médiation. Ce nouveau domaine d'intervention défini par le nouveau Dahir fait appel à la participation des associations œuvrant dans le domaine des droits de l'Homme.

b) En matière de promotion des droits de l'Homme
Le nouveau Dahir a consacré 12 articles au domaine de la protection des droits de l'Homme dont le contenu se définit comme suit :
- L'élargissement du champ d'intervention du Conseil en matière d'adaptation des législations nationales avec les instruments internationaux des Droits de l'Homme, en dotant le Conseil de la compétence de présenter toutes les recommandations qu'il juge appropriées à cet égard au gouvernement et au Parlement ;
- La mise à la disposition du Conseil de mécanismes de suivi de l'application, par les autorités publiques, des observations et des recommandations émanant des organes des conventions internationales en la matière ;
- La promotion des principes et des règles du Droit international humanitaire et l'accompagnement de leur consécration à travers le suivi, la coordination, la communication, la sensibilisation et le développement des relations de coopération, de partenariat et d'échange d'expérience et d'expertise avec le Comité international de la Croix Rouge ;

Secrétariat Permanent du Conseil National des droits de l'Homme

- L'établissement de relations de coopération avec les instances concernées par les questions des droits de l'Homme sur le plan national qu'international, et notamment les autorités publiques et les associations de la société civile ; ainsi que la contribution du Conseil aux programmes d'éducation, de formation et de formation continue dans le domaine des droits de l'Homme;
- La consécration de la transparence et du droit à l'information à travers la possibilité donnée au Conseil de publier ses documents et de présenter son rapport sur l'état des droits de l'Homme devant les deux Chambres du Parlement en session plénière. De plus, le Conseil soumet, sans condition, des propositions ainsi que des rapports spéciaux et thématiques au Roi.

c) En matière de dialogue et d'enrichissement de la réflexion concernant les droits de l'Homme et la démocratie :

Le nouveau Dahir a consacré à ce nouveau domaine tout un chapitre avec trois articles (articles 25-26-27). Dans ce sens, le Conseil a été investi des missions suivantes :
- L'organisation de forums destinés à enrichir la pensée et servir le dialogue sur les questions des droits de l'Homme et sur les perspectives de leur développement ;
- La participation à la création de réseaux de communication et de dialogue, ouverts à toutes les sensibilités et à tous les courants de pensée, entre les institutions nationales et étrangères similaires;
- L'appui des initiatives visant à encourager la réflexion sur les droits de l'Homme et leur promotion sur le terrain, au niveau national, régional et international. A cet, effet, un prix national des droits de l'Homme est créé. Il est décerné à toute personne ou tout organisme méritant.

d) Des structures régionales pour la protection et la promotion des droits de l'homme :

Le Dahir portant création du Conseil a consacré 8 articles aux structures régionales, dont 4 (art 28 à 31) concernent les attributions, les domaines d'intervention et les mécanismes de protection et de promotion des droits de l'Homme. Dans l'ensemble, ces compétences sont identiques à celles du Conseil sur le plan national. A ce titre, les Commissions régionales contribueront à la création d'observatoires régionaux des droits de l'Homme, qui regrouperont en leur sein des associations et des personnalités actives dans le domaine des droits de l'Homme, issues de différents courants intellectuels et culturels et ayant apporté des contributions méritoires à la consolidation des valeurs de la citoyenneté responsable. Le Dahir a également confié aux Commissions régionales la mission de suivi de l'évolution des droits de l'homme au niveau régional, et a consacré 4 articles (art 40 à 43) à la composition de ces commissions, à la nomination des présidents et au choix des membres.

Ces nouvelles attributions représentent un changement fondamental qui ouvre une perspective concrète devant l'action de promotion des droits de l'Homme, au-delà des contraintes inhérentes aux structures centralisées. Il crée par ailleurs une dynamique nouvelle et une interaction positive entre les associations et structures locales de défense des droits humains et les structures du Conseil au niveau local (structures régionales).

4. Composition du Conseil et règles de fonctionnement

Le Dahir portant création du Conseil a érigé, à ce niveau, de nouvelles dispositions tendant principalement à garantir l'efficacité du Conseil, à assurer son indépendance et à réviser sa structure au regard du critère de pluralisme et de diversité.

A ce sujet, l'on peut résumer les principales innovations dans ce qui suit :
- La réduction du nombre des membres du Conseil à 30 membres au lieu de 44 que comptait l'ancien CCDH.
- La définition des critères selon lesquels seront choisis les membres et les conditions qu'ils doivent remplir, à savoir : «l'impartialité, la probité morale, l'attachement aux valeurs et principes des droits de l'Homme, un apport émérite en faveur de la protection et la promotion

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

de ces droits, la compétence intellectuelle, l'expertise» (art 34). La composition devrait également veiller au respect de la «pluralité, de la compétence, de l'expertise, de la représentation de la femme et de la représentation régionale». (art 35)

- L'inclusion des deux Chambres du Parlement dans la nomination de la composition du Conseil, avec la désignation par les présidents des deux Chambres de huit (8) candidatures au Conseil, dont deux (2) parlementaires et des candidats issus d'organismes représentant différentes catégories socio-professionnelles (magistrats, avocats, médecins, ingénieurs, journalistes, universitaires),
- La jouissance des membres du Conseil de garanties «assurant leur protection et leur indépendance lors de l'exercice de leurs missions ou toute activité liée à ces missions (art 37). Cette dernière mesure ne figurait pas dans la version précédente du Conseil consultatif. Elle peut s'assimiler à une sorte d'immunité dont jouiraient dorénavant les membres du Conseil. Toutefois, cette immunité reste clairement conditionnée (art 37 et 38) : «Les membres du conseil doivent s'abstenir de prendre toute position, d'afficher toute conduite ou d'effectuer toute action de nature à porter atteinte à leur indépendance. Ils sont également tenus à l'obligation de réserve sur le contenu des délibérations du conseil et ses organes et de ses documents internes».
- La disposition, selon l'article 36, du Président du Conseil d'un pouvoir discrétionnaire lui permettant d'inviter les représentants de toute autorité publique ou institution publique ou privée ainsi que toute personnalité qualifiée pour assister le Conseil dans la réalisation de ses objectifs. Cette compétence englobe l'invitation de personnalités ou instances étrangères.

V. Gestion financière et organisation administrative du Conseil

L'article 35 du dahir consacre l'indépendance du Conseil, en sa qualité d'institution nationale des droits de l'Homme, en le dotant de la pleine capacité juridique et de l'autonomie financière. Il élargit également sa capacité en ce qui concerne la diversification de ses ressources financières (art 55). En effet, le budget du Conseil peut comprendre des recettes provenant de n'importe quelle institution nationale ou internationale, privée ou publique. Il peut également recevoir des dons, legs ou revenus, en plus des subventions du budget de l'Etat.

II. Remarques:

1. La relation interactive entre le Conseil et le Parlement :

A travers les différents chapitres relatifs à la protection, la promotion et l'enrichissement de la pensée et du dialogue en matière des droits de l'Homme, l'on peut relever la tendance à l'élargissement des compétences du Conseil national des droits de l'Homme et le renforcement de ses attributions et de son indépendance.

Les dispositions du nouveau dahir permettent de jeter des passerelles, tant sur le plan de la communication que de l'interaction, entre les préoccupations du Conseil et ses domaines d'intervention, d'un côté, et le Parlement, de l'autre. Toutefois, le succès et l'efficacité de cette relation entre les deux institutions restent tributaires de la mise en place d'un ensemble de conditions et de mesures pertinentes, à savoir :

- Elargir le champ d'application de l'article 24 du Dahir, en particulier le dernier paragraphe: "Le président du Conseil présente devant chacune des Chambres du Parlement, en séance plénière, un exposé synthétique du contenu dudit rapport (annuel), et ce après en avoir saisi leurs présidents respectifs ».

Cette mesure gagnerait à être renforcée par l'harmonisation des règlements intérieurs des deux Chambres, offrant ainsi aux parlementaires des deux Chambres de grandes opportunités de débat qui pourraient être enrichies par les explications et les informations complémentaires fournies par les Présidents des deux Chambres ;

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

• Permettre au Conseil d'assister et de participer aux travaux de la Commission chargée des droits de l'Homme au sein du Parlement, notamment lors des discussions des budgets sectoriels ;
• Favoriser la contribution significative du Conseil au renforcement des capacités des cadres du Parlement dans le domaine des droits de l'Homme, (art 23) ;
• Aux termes de l'article 16 du Dahir, le Conseil prête au Parlement et au gouvernement assistance et conseil en matière d'harmonisation des lois internes avec les conventions internationales relatives aux droits de l'Homme. Cette disposition implique logiquement la création de mécanismes appropriés à cette fin. Cette insuffisance devrait donc être palliée au niveau du règlement interne du Conseil.

2. Les sessions du Conseil :
Le renvoi du dahir vers le règlement intérieur en huit (8) articles indique clairement que la construction juridique du Conseil ne sera achevée qu'avec la publication de ce règlement. Ce dernier devrait traduire la philosophie et les objectifs qui ont présidé à l'élaboration du nouveau Dahir.
D'autre part, il est clair que le nouveau Dahir, ayant comme objectif d'être en conformité avec les principes de Paris, tend à renforcer l'indépendance du Conseil national pour les droits de l'Homme. De même les termes de l'article 46 définissent la nature des réunions, arrêtées en quatre sortes, dont celles convoquées par le Roi en vue d'examiner une question pour consultation et avis. Toutefois, le Dahir stipule que la tenue des autres réunions et leurs ordres du jour doivent être soumis au préalable à l'approbation du Roi. Or, et afin de renforcer réellement l'indépendance du conseil, cette disposition devrait être clarifiée. Il est fort souhaitable que le règlement intérieur du Conseil opte pour le terme «information» au lieu d'«approbation».
De cette façon, le Conseil national pour les droits humains sera une institution conforme avec «les principes de Paris», non seulement au regard des compétences mais également au regard des procédures administratives et de gestion.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE
الرأي الحر والخبر اليقين...

مسجون على ذمة قضية «وفاة مشكوك فيها» يطالب بالإسراع في إجراءات الخبرة الطبية

المساء

طالب صلاح الدين الوسطاني، رقم الاعتقال 523 والحامل للبطاقة الوطنية رقم حرف راء 295038، المسؤولين، وعلى رأسهم وزير العدل، بالتدخل للتعجيل بمسطرة الخبرة الطبية الثانية المقررة من طرف المحكمة في فاتح أبريل 2011، والمكملة للخبرة الأولى التي استغرقت مدة إنجازها خمس سنوات، دون أن تقدم التوضيحات الكفيلة باتخاذ القرار المناسب من طرف القضاء .

ويلتمس صلاح الدين الوسطاني من الهيئات والمنظمات الحقوقية، وعلى رأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في نداء له، مؤازرته وإنقاذه من السجن واستعادته حريته، بعدما اعتقل في قضية يؤكد براءته منها. ويخشى الوسطاني أن تطول المساطر الإجرائية للخبرة الثانية، مما يعني استمرار اعتقاله احتياطيا سنوات لاتهامه في حادثة قتل نفى أي علاقة بها (موضوع القضية الجنائية عدد 06/180، والمكيفة على أساس «قضية وفاة مشكوك فيها») بعد وفاة شخص كان مع المتهم وبعض أصدقائه في السيارة بشكل فجائي، ويوضح صلاح الدين في سرده للتفاصيل أن «المتوفى سبق أن سقط أرضا يومين قبل الحادث وفق إفادات لأفراد عائلته داخل منزله، وبعد ذهابه إلى المستشفى الحسني بالناظور- ملف طبي عدد 4077- تأكدت إصابة الهالك بكسور في الجمجمة، لكن الأخير بعد إحساسه بتحسن وضعيته الصحية لم يرجع إلى المستشفى للقيام بالفحوصات الضرورية كما طلب منه الطبيب، وهو ما يمكن أن يكون السبب الرئيسي للوفاة إذ يمكن أن يتسبب ذلك في نزيف داخلي، إضافة إلى عدد من القرائن التي يؤكد الوسطاني أنه يتوفر عليها، مطالبا بالتعجيل بالخبرة الثانية التي قررتها المحكمة، والتي أشار المتهم إلى تأكده من أن نتائجها ستكون لصالحه، مما جعله يطالب بالإسراع في إنجازها لإحقاق العدالة وإطلاق سراحه من السجن بعد اعتقاله على ذمة القضية في إطار مسطرة الاعتقال الاحتياطي.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme